

Distr.: General
17 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة السنوية لعام 2023

21-19 حزيران/يونيه 2023

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت

المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

موجز

تقدم دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن أنشطة المراجعة الداخلية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. ويقدم هذا التقرير أيضا موجزا مقتضبا لأنشطة التحقيقات التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال هذه الفترة.

وبناء على طلب المجلس التنفيذي في قراره UNW/2015/4، وفيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) رأي، استنادا إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفاعلية إطار الهيئة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة؛ و (ب) موجز مقتضب للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدم؛ و (ج) بيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ و (د) رأي بشأن ما إذا كان توفير الموارد لهذه الوظيفة مناسباً وكافياً وفعّالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقيقات. ويعرض التقرير أيضا آخر ما استجد بشأن حالة تنفيذ الإدارة لتوصيات المراجعة الداخلية.

وقد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علما بالتقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية وأنشطة التحقيقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛ (ب) يحيط علما بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة؛ (ج) يحيط علما برد الإدارة على هذين التقريرين.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير إلى المجلس التنفيذي موجزا لأنشطة المراجعة الداخلية التي اضطلعت بها دائرة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في عام 2022، وأنشطة التحقيق التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة من أجل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويقدم التقرير رأيا عاما بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشمل المعايير التي تشكل هذا الرأي خطة الدائرة للمراجعة على أساس المخاطر لعام 2022؛ ونتائج عمليات المراجعة الداخلية التي تم الاضطلاع بها في عام 2022 والخدمات الاستشارية التي قدمت في ذلك العام؛ وحالة جهود الإدارة لتنفيذ توصيات المراجعة الواردة في هذا التقرير وتقارير السنوات السابقة.

ثانيا - الولاية

2 - توفر دائرة المراجعة الداخلية للحسابات، وفقاً لميثاقها شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ودائرة المراجعة الداخلية (انظر المرفق الثالث - ميثاقا شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ودائرة المراجعة الداخلية) وتقيداً بإطار الممارسات المهنية الدولية ومدونة الأخلاقيات الصادرين عن معهد المدققين الداخليين، للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خدمات مستقلة وموضوعية في مجال التأكد وإسداء المشورة بهدف إضافة قيمة لعمل الهيئة وتحسين فعاليته وكفاءته. والهدف الرئيسي لدائرة المراجعة الداخلية هو تقييم ما إذا كانت حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها في مجال إدارة المخاطر والرقابة الداخلية كافية ومجدية وفعالة على النحو المتوخى من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنظيمية للهيئة. وتقوم شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بدورها في الرقابة الداخلية من خلال إجراء تقييم مستقل ومراجعة داخلية وتقديم خدمات استشارية.

3 - ووفقاً للنظام المالي والقواعد المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW/2012/6)، يوفر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رقابة خارجية مستقلة. ويتمثل الهدف الأساسي لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في إبداء الرأي في البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتتلقى المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضاً مشورة مستقلة بشأن فعالية وظائف الرقابة في الهيئة من اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة التي تتألف من اختصاصيين كبار خارجيين لا صلة لهم بهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ثالثاً - الرأي (القرار 4/2015 النقطة أ)

ألف - أساس الرأي

4 - تتولى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مسؤولية وضع عمليات للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة على نحو يتسم بالكفاءة، وتعهدها بصورة فعالة لضمان تحقيق أهداف الهيئة. ودائرة المراجعة الداخلية مسؤولة عن التقييم المستقل لمدى كفاية وفعالية هذه النظم والعمليات استناداً إلى تنفيذ خططها السنوية للمراجعة على أساس المخاطر؛ والخدمات الاستشارية المقدمة في عام 2022؛ والتقدم الذي تحرزه الإدارة في تناول التدقيق الداخلي والتوصيات الاستشارية. ويرد في الفرع الرابع موجز مقتضب للعمل الذي يدعم هذا الرأي.

باء - الاستعدادات

5 - لا يشمل هذا الرأي العمليات والأنشطة المسندة إلى جهات خارجية، تتمثل في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أو بعض مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة (وكذلك بعض مقدمي الخدمات التجاريين من الأطراف الرابعة الذين تتعاقد معهم من الباطن مؤسسات من الأطراف الثالثة لمنظومة الأمم المتحدة) مثل:

(أ) مختلف الأنشطة والخدمات العالمية وبعض الأنشطة والخدمات المحلية في مجال إدارة الموارد البشرية استناداً إلى الاتفاقات المعمول بها؛

(ب) تحضير وسداد مرتبات الموظفين وأصحاب عقود الخدمات ومتطوعي الأمم المتحدة؛

(ج) مدفوعات المصارف العالمية والمحلية؛

(د) إدارة الخزنة والاستثمار؛

(هـ) إدارة واستضافة نظام التخطيط المركزي للموارد (أطلس)؛

(و) إدارة برمجيات جدار الحماية ومعالجة مكامن الضعف وصيانة البنية التحتية واستضافة الموقع الشبكي؛

(ز) خدمات تكنولوجيا المعلومات المحلية المقدمة في المكاتب الميدانية في إطار المباني المشتركة أو مهام مكتب الدعم الإداري المشتركة؛

(ح) الخدمات المشتركة الأخرى التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة بناء على الترتيبات في المقر أو على الصعيد العالمي، أو في الميدان، واعتماداً على اتفاقات مستوى الخدمات المطبقة محلياً.

6 - وفيما يتعلق بهذه الخدمات التي يستعان فيها بمصادر خارجية، تعتمد دائرة المراجعة الداخلية على مكتب المراجعة الداخلية للحسابات في الهيئة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة التي تقدم الخدمة لتغطية جوانب الخدمة المتصلة بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة من خلال تنفيذ خطط المراجعة الخاصة بها. وفي حالة اتفاقات مستوى الخدمات المحلية، تسعى دائرة المراجعة الداخلية إلى تقييم فعاليتها وما يتصل من جوانبها بمجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية في سياق ما تجرّه الدائرة من عمليات المراجعة الميدانية على أساس المخاطر.

جيم - القيود المتعلقة بنطاق المراجعة

7 - تلاحظ الدائرة وجود قيود طفيفة على النطاق بسبب إمكانية الوصول إلى بعض الوثائق الداعمة وأصحاب المصلحة. إلا أن هذه القيود لم تؤثر على الرأي المتعلق بفرادى العمليات ولا على الرأي المتعلق بالمراجعة السنوية للحسابات.

دال - الرأي العام

8 - استناداً إلى مصادر الأدلة، المبيّنة في الفرع الرابع، ومنها خطة المراجعة التي وضعتها الدائرة على أساس المخاطر والنتائج ذات الصلة بمراجعة الحسابات وبالأعمال الاستشارية التي أجرتها دائرة المراجعة الداخلية في عام 2022، يتمثل الرأي العام للدائرة في أن عمليات حوكمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة المخاطر والرقابة التي تضطلع بها الهيئة قائمة وفاعلة بوجه عام ولكنها بحاجة إلى بعض التحسين.

9 - وتلاحظ الدائرة تزايد نضج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في حوكمتها وشفافيتها ونزاهتها كمؤسسة خلال عام 2022. وعلى وجه الخصوص، تعمل لجنة استعراض سير الأعمال بوصفها هيئة إدارة داخلية ناضجة لمناقشة المسائل المؤسسية، في حين تعمل شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بوصفها مراقبا منتظما وتقدم إحاطات إعلامية لأعضاء اللجنة بشأن المسائل المتصلة بالتقييم المستقل والمراجعة الداخلية للحسابات والنتائج الاستشارية. وخلال عام 2022، ضمنت عملية تخطيط العمل لفرادى الشعب والملاحظات الاستراتيجية للمكاتب الميدانية وجود صلة ذات مغزى بين التقييم وأدلة مراجعة الحسابات الداخلية وتوصيات الرقابة التي تغذي التخطيط المؤسسي. وبدأ تنفيذ عملية استعراضات ربع سنوية للأعمال في المقر والمكاتب الإقليمية، تقدم إلى المديرين بانتظام مؤشرات الأداء الرئيسية، بما في ذلك تقادم توصيات المراجعة. وشملت العمليات الأخرى الرامية إلى تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط على المستوى المؤسسي ما يلي: تعزيز دورة السياسات المؤسسية وإدارة الشركاء البرنامجيين؛ وإعداد أول تقرير عن إدارة المخاطر المؤسسية؛ والاستعراض المستمر الذي تجريه الإدارة لبرنامج مكافحة الغش المؤسسي وما يتصل به من تقييمات لمخاطر الغش؛ والتحصيرات لنشر النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد في كانون الثاني/يناير 2023.

10 - وفي الوقت نفسه، حددت مهام المراجعة والاستشارات التي اضطلعت بها دائرة المراجعة الداخلية في عام 2022، فضلا عن رصدها لمتابعة المراجعة الداخلية والتوصيات الاستشارية السابقة، بعض المجالات الشاملة لكي تهتم بها الإدارة التنفيذية والعليا، على النحو الموجز أدناه:

(أ) على النحو الذي سلط عليه الضوء في السنوات السابقة، الحاجة إلى مواصلة تعزيز آليات الرقابة الإدارية للهيئة، التي تعرف كذلك باسم 'خط الدفاع الثاني'، لكي تكون لدى المسؤولين عن تسيير الأعمال السلطة والقدرة اللازمتين لتنفيذ عمليتي الرصد والرقابة بفعالية؛

(ب) تواصل الإدارة التشديد على أن قدرتها على تنفيذ بعض توصيات الرقابة تتوقف على توافر الموارد الكافية. ويمكن معالجة ذلك عن طريق تحديد أولويات الاستثمار اللازم، والسعي إلى تحقيق الكفاءة لتحرير موارد إضافية، و/أو عن طريق تعزيز بعض السلطات والتسلسل الإداري؛

(ج) تعزيز رؤية الإدارة المتمثلة في "التركيز على الميدان" لضمان توفر قدرة كافية ومستقرة على المستوى اللامركزي للنهوض بالأولويات الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وحتى تتمكن المكاتب من الاضطلاع بفعاليتها بمسؤولياتها المتعلقة بالحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال؛

(د) تحديد الأولويات في عملية إعداد بيان الرقابة الداخلية لتحديد وبيان جوانب المساءلة الإدارية والمسؤولية الإدارية عن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية بشكل واضح. وذلك أمر أوصت به دائرة المراجعة الداخلية منذ عام 2019. وبينما ينص إطار الرقابة الداخلية في الوقت الراهن على أن تتولى الإدارة مسؤولية وضع وتعهّد عمليات فعالة للحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة لضمان تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فلا تضمن الإدارة ولا تؤكد تنفيذ هذه المسؤولية من خلال آلية رسمية.

رابعاً - موجز الأعمال والمعايير المطبقة لإبداء الرأي (القرار 4/2015 النقطة ب)

11 - نظرت دائرة المراجعة الداخلية، لتكوين رأيها، في مصادر للأدلة مثل (أ) وضع خططها للمراجعة الداخلية على أساس المخاطر لعام 2022، التي اعتمدتها المديرية التنفيذية بعد أن استعرضتها اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة، وتنفيذ الخطة؛ (ب) نتائج وتقييمات فرادى عمليات المراجعة والأنشطة الاستشارية؛ (ج) التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تناول توصيات المراجعة والتوصيات الاستشارية؛ (د) المعرفة الناشئة عن مشاركة دائرة المراجعة الداخلية بصفة مراقب في اجتماعات/منتديات الحوكمة الداخلية، التي شكلت فهم الدائرة لعمليات الحوكمة والمخاطر والمراقبة؛ (هـ) المسائل المتعلقة بأوجه القصور في الرقابة التي لوحظت من خلال تقارير التحقيق التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2022؛ (و) العمل الذي قام به مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة. وتعتمد دائرة المراجعة الداخلية أيضاً على الإدارة للقيام على نحو استباقي بتحديد الحالات المعروفة للمخاطر الحقيقية وأوجه الإخفاق المحتملة للدائرة في الرقابة أو المخالفات أو حالات عدم الامتثال التنظيمي، والتي يمكن أن تكون مهمة للحوكمة أو لبيئة الرقابة، والإبلاغ عنها.

ألف - خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2022

12 - تماشياً مع المعايير الاحترافية والممارسات الحديثة، تقدم المراجعات الداخلية التي تجريها دائرة المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية التي توفرها تأكيداً بشأن فعالية الحوكمة والإجراءات التي تتخذها الإدارة لتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية التي تهدد تحقيق أهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وواصلت الدائرة تنقيح مجال المراجعة الخاص بها وتوسيع النطاق الذي تشمله مراجعتها لمجالات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك المجالات التي تغطي المكاتب الميدانية، والمهام الشاملة، وإجراءات العمل. وفي إطار قيام الدائرة بتحسين نطاق التدقيق وخطة المراجعة ذات الصلة، فإنها توائم خططها مع الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتنتظر فيما يلي: (أ) إدارة المخاطر المؤسسية والتعليقات الواردة من الجهات المسؤولة عن سير الأعمال وإدارة المكاتب الميدانية، بما في ذلك ما يتعلق بمجالات نظم المعلومات والتكنولوجيا ومكافحة الغش؛ (ب) إطار الرقابة الداخلية، بما في ذلك أدوار الجهات المسؤولة عن التصدي للمخاطر ومسؤولياتها (خط الدفاع الأول) ودور من يتولون المسؤولية عن سير الأعمال والمكاتب الإقليمية في الرصد والإشراف (خط الدفاع الثاني). وتتسق دائرة المراجعة الداخلية خططها للمراجعة مع مقدمي التأكيدات الآخرين في خط الدفاع الثالث لتجنب ازدواجية العمل وتوسيع نطاق تغطيتها للمخاطر. وتُقاس المخاطر استناداً إلى مجموعة من عوامل الخطورة التي تمثل احتمالية وقوع أحداث قد تؤثر تأثيراً سلبياً على تحقيق أهداف فرادى وحدات/مكاتب الأعمال والعمليات والأنظمة، وآثارها المحتملة.

13 - ولا يمكن أن تغطي خطة المراجعة السنوية القائمة على المخاطر جميع المخاطر أو كل إجراء من إجراءات العمل أو وحدة من الوحدات التنظيمية أو جميع المكاتب في الهيئة. ولذلك، اختيرت عمليات المراجعة والأنشطة الاستشارية في عام 2022 من خلال تقييم شامل من منظور المخاطر للوحدات التنظيمية والمكاتب وطرق أداء العمل، ومدى توافر الموارد اللازمة لتغطية تلك المخاطر استناداً إلى تصنيفات المخاطر وتقديرات الجهات الخبيرة. وعلى هذا النحو، فإن ثمة عيوباً كامنة تحد من قدرة الدائرة على التعبير عن رأي شامل بشأن مجمل عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية أو المالية أو التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أهدافها المتصلة بالامتثال.

باء - نتائج وتقييمات فرادى عمليات المراجعة

14 - في عام 2022، أجرت دائرة المراجعة الداخلية 14 عملية من عمليات المراجعة الداخلية وتقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2022، وصدر 11 تقريراً نهائياً بحلول نهاية آذار/مارس 2023 وتم ترحيل 3 عمليات للمراجعة الداخلية إلى عام 2023. وشملت هذه العمليات عموماً الحوكمة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة في مكاتب مختارة أو ذات صلة بأنظمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وعملياتها.

15 - وكانت 9 تقارير من التقارير الـ 11 الصادرة عبارة عن عمليات من نوع التزامات التأكيد ذات تصنيفات كلية للكيانات أو العمليات الخاضعة للمراجعة، على النحو التالي:

- قُيِّمَ كيانان/عمليتان في تصنيف "مرض"، مما يعني أن ترتيبات الإدارة التي جرى تقييمها، وممارسات وضوابط إدارة المخاطر كانت قائمة بالقدر الكافي وتؤدي وظائفها بشكل جيد. ومن غير المرجح أن تؤثر المسائل التي حددتها عملية المراجعة، إن وجدت، على تحقيق أهداف الكيان/المجال الخاضع للمراجعة.
- تم تقييم ستة كيانات/عمليات في تصنيف "يحتاج إلى بعض التحسينات"، وهو ما يعني أن عمليات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط الرقابية التي خضعت للتقييم كانت قائمة بوجه عام وتؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى بعض التحسينات.
- وتم تقييم كيان واحد/عملية واحدة في تصنيف "يحتاج إلى تحسينات كبيرة"، وهو ما يعني أن عمليات الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر والضوابط التي خضعت للتقييم كانت قائمة وتؤدي وظيفتها، غير أنها بحاجة إلى تحسين كبير.

16 - ويرد في الفرع التاسع موجز للتفاصيل المتعلقة بالنتائج المتكررة والهامة المحددة في المراجعة الداخلية والأعمال الاستشارية للدائرة لعام 2022.

جيم - التقدم الذي أحرزته الإدارة في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تناول توصيات المراجعة

17 - غيرت دائرة المراجعة الداخلية منهجيتها في عرض الإحصاءات المتعلقة بتوصيات مراجعة الحسابات لكي ترصد بشكل أفضل الأداء المؤسسي فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات. ويقاس المؤشر الحالي نسبة مئوية من توصيات المراجعة غير المنفذة منذ فترة طويلة. وحتى 24 شباط/فبراير 2023، كانت النسبة المئوية للتوصيات غير المنفذة الصادرة قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 هي 15 في المائة وهي نسبة تقي بالهدف المؤسسي. وهذا يبرهن على استمرار التزام الإدارة بمعالجة توصيات المراجعة الداخلية كلما كان من الضروري إدخال تحسينات على عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وواصلت الدائرة رصد هذه التوصيات ومتابعتها وتشجع الإدارة على تنفيذ ومواصلة التدابير الرامية إلى التصدي للمخاطر الكبيرة التي تم تحديدها في عمليات المراجعة في غضون أطر زمنية متفق عليها. انظر الفرع الثامن للمزيد من المعلومات.

خامسا - بيان الاستقلال والتقييد بمعايير المراجعة الداخلية (القرار 4/2015 النقطة ج)

- 18 - ظلت دائرة المراجعة الداخلية طوال عام 2022 مستقلة من الناحية التشغيلية عن إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمتعت بالحرية في تحديد نطاق عملها وفقا للمعايير الدولية المطبقة والمقبولة عموما. ويتمتع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بوصفه جهة خارجية تقدم خدمات التحقيقات، بالاستقلالية ذاتها.
- 19 - ودائرة المراجعة الداخلية ملتزمة التزاما كبيرا بتنفيذ عملها وفق أعلى معايير الاحترافية والكفاءة. وفي هذا الصدد، اتبعت الدائرة خلال عام 2022 إطار الممارسات المهنية الدولية الصادر عن معهد المدققين الداخليين. وأحرزت الدائرة تقدما كبيرا في تحضير أول تقييم لها من التقييمات الخارجية للجودة على النحو الذي تقتضيه معايير معهد المدققين الداخليين فيما يتعلق بالممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ("المعايير"). وفي كانون الأول/ديسمبر 2022 - كانون الثاني/يناير 2023، تولى إجراء هذا التقييم فريق خدمات الجودة التابع لمعهد المدققين الداخليين. وأكد التقييم أن دائرة المراجعة الداخلية للحسابات تتوافق بشكل عام مع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين ومدونة قواعد السلوك الخاصة به⁽¹⁾. ويذكر التقرير أن مستوى "تتوافق بشكل عام" يمثل أعلى تصنيف ويظهر نية والتزاما واضحين بتحقيق المبادئ الأساسية بشأن الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات وتعريف المراجعة الداخلية للحسابات. ويمكن أن تستخدم الدائرة مراحل "يتوافق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية". وأورد التقرير عدة ممارسات ناجحة وأربع فرص للتحسين، سيتم إدماجها في برنامج الدائرة لضمان الجودة والتحسين وإعداد تقارير منتظمة عنها إلى اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة والمديرية التنفيذية والمجلس التنفيذي.

سادسا - تخصيص الموارد وتوظيفها (القرار 4/2015 النقطة د)

- 20 - يقتضي قرار المجلس التنفيذي رقم 4/2015 أن تقوم دائرة المراجعة الداخلية بالإشارة إلى ما إذا كانت ترى أن الموارد المخصصة لأداء وظيفتي المراجعة الداخلية والتحقيقات ملائمة وكافية وموظفة بشكل فعال لتحقيق التغطية المتوخاة لها فيما يتعلق بالتدقيق والتحقيقات. وتلقت دائرة المراجعة الداخلية خلال عام 2022 موارد كافية لتنفيذ الأنشطة الواردة في خطة المراجعة التي وضعتها لعام 2022. وجرى توظيف الموارد المالية على نحو يتماشى مع خطة دائرة المراجعة الداخلية وقواعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة وسياساتها. وجرى تمويل ملاك موظفي الدائرة تمويلا كاملا من خلال خمس وظائف معتمدة هي: وظيفة واحدة برتبة ف-5 (الرئيس)، ووظيفتان برتبة ف-4، ووظيفتان برتبة ف-3. وواصلت الدائرة أيضا الاستعانة بأحد متطوعي الأمم المتحدة.
- 21 - وتقع دائرة المراجعة الداخلية ضمن شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ويرأسها مدير يساندته معاونان إداريان. وفي عام 2022، تلقت الدائرة 447 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية نفقات غير متعلقة بالموظفين أنفقتها الدائرة بالكامل تقريبا. إلا أن الدائرة تواصل تمويل أنشطة دعم التحقيقات من ميزانيتها. وفي عام 2022، واصلت الدائرة تمويل متطوع من متطوعي الأمم المتحدة لتتمكن من التعامل مع العمل المتعلق بدعم التحقيقات.

(1) <https://www.unwomen.org/sites/default/files/2023-03/UN-Women-IAS-Quality-assessment-report-2023-en.pdf>

22 - وبالنسبة للتحقيقات التي أُنجزت في عام 2022 (انظر الفرع الثاني عشر)، بلغت التكلفة التقديرية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية 369 571 دولاراً⁽²⁾. وفي المقابل، أصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية فاتورة بمبلغ مستحق على هيئة الأمم المتحدة للمرأة قدره 344 310 دولارات مقابل تحقيقات أنجرت في عام 2021⁽³⁾. ويرسل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الفواتير مباشرةً إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أساس استرداد التكاليف. ولا تتأثر ميزانية دائرة المراجعة الداخلية باسترداد التكاليف الذي يجريه مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

23 - وفي عام 2022، واصل مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة الداخلية للحسابات، بدعم من رئيس دائرة المراجعة الداخلية ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة ممول من ميزانية الدائرة، الاضطلاع بدور الموظف المسؤول عن تلقي تقارير التحقيق وإحالتها؛ وتنسيق ورصد تنفيذ التقارير الأخرى؛ وتوجيه وإغلاق الإحالات والتوصيات وطلبات المعلومات والبيانات واسترداد التكاليف من مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وشمل هذا الدور بذل جهود في مجالات التنسيق والرصد والرقابة، بما في ذلك العديد من عمليات الاستعراض المستندية والتفتيش، التي لم يكن لدى شعبة التقييم المستقل موارد مخصصة لها، رغم أن هذا الدور أصبح أكثر إلحاحاً. وتتوقع الدائرة توفير التمويل للدعم المتعلق بالتحقيقات لخطة العمل السنوية لعام 2023. علاوة على ذلك، ما برحت الدائرة تحرز تقدماً في إعداد بيان جدوى لتعزيز استدامة وفعالية خدمات التحقيق بالهيئة سيقدم إلى الإدارة التنفيذية في عام 2023 للنظر فيها وتوفير الموارد له.

سابعا - تنفيذ خطة المراجعة على أساس المخاطر لعام 2022

ألف - تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

24 - قامت الدائرة بتحديث استراتيجيتها للمراجعة على أساس المخاطر لمواءمتها مع خطة استراتيجية جديدة للفترة 2022-2025؛ وتفعيل استراتيجيتها للمراجعة من خلال خطة عملها للمراجعة لعام 2022. وتهدف الاستراتيجية إلى دعم رؤية تتمثل في جملة أمور في مفهوم مشترك للتأكيد لتعزيز فعالية وكفاءة الحوكمة والرقابة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتستند هذه الرؤية إلى مفهوم نموذج خطوط الدفاع الثلاثة⁽⁴⁾ لدعم المساءلة التي تركز على النتائج والحوكمة الرشيدة، وتعزيز إدارة المخاطر، وضوابط الرقابة الداخلية الفعالة من حيث التكلفة.

25 - ووُضعت خطة المراجعة الداخلية لعام 2022 على أساس تقييم مستقل للمخاطر وبعد تلقي مدخلات من الإدارة العليا وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن المخاطر الرئيسية. وتضمنت عملية التخطيط تحليل البيانات الكمية والنوعية لتقدير المخاطر ذات الصلة بكل مكتب ووحدة ووظيفة وموضوع خاضعة للمراجعة. واستعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خطة المراجعة لعام 2022 قبل تقديمها إلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وموافقتها عليها.

(2) تشمل التكلفة التقديرية فواتير وردت بشأن حالتين منجزتين (بقيمة 40 000 دولار) وتقديرات تكاليف وردت بشأن ست حالات منجزة (بقيمة 82 000 دولار). وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن قد وردت تقديرات لثماني حالات أخرى أنجرت.

(3) تشمل التكلفة فواتير وردت بشأن 19 حالة منجزة (بقيمة 335 310 دولارات) وتكلفة تقديرية وردت بشأن حالة واحدة منجزة (بقيمة 9 000 دولار).

(4) وفقاً لورقة موقف صادرة عن معهد المدققين الداخليين حول خطوط الدفاع الثلاثة في إدارة المخاطر والرقابة الفعالين، تمثل الرقابة الإدارية الخط الأول للدفاع في إدارة المخاطر، بينما تمثل المهام المختلفة التي وضعتها الإدارة في مجال ضبط المخاطر والرقابة على الامتثال الخط الثاني، والتحقق المستقل هو الخط الثالث.

26 - وواصلت الدائرة أيضا تعاونها الوثيق مع دائرة التقييم المستقل في إجراء عمليات تقييم ومراجعة مشتركة للمكاتب القطرية وتبادل المعلومات بشأن الاستعراضات المؤسسية. واستمرت الدائرة في تقديم تعليقات بشأن المخاطر الناشئة ومشاريع السياسات والإجراءات كجزء من ولايتها الاستشارية.

27 - وفي عام 2022، استكمل العمل الميداني لجميع المهام المدرجة في خطة المراجعة على أساس المخاطر باستثناء ثلاث مهام. فقد رُحلت ثلاثة استعراضات من عام 2022 إلى عام 2023. وصدرت خلال عام 2022 خمسة تقارير تتعلق بخطة المراجعة لعام 2022، وصدرت ستة تقارير بحلول نهاية آذار/مارس 2023. وتلاحظ دائرة المراجعة الداخلية أن الإدارة استغرقت، في بعض الأحيان، وقتاً أطول لاستعراض تقارير الدائرة والتعليق عليها نظراً لتعقدها، فضلاً عن أولويات العمل والأولويات المستجدة الأخرى. وأرجئت مراجعة حسابات الإدارة البيئية حتى لا تتداخل مع عمل مماثل يضطلع به مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة. وأرجئ إجراء استعراض استشاري بشأن تقييم مبادرات إدارة التغيير على مستوى الهيئة لتفادي التداخل المحتمل مع استعراض كلفت الإدارة إحدى الجهات بإجرائه.

باء - رصد أنشطة المراجعة وتنسيقها

28 - قامت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة خلال عام 2022 باستعراض تنفيذ خطة دائرة المراجعة الداخلية القائمة على المخاطر لعام 2022 من خلال تقديم تقارير مرحلية وعقد اجتماعات مع مدير شعبة التقييم المستقل والمراجعة الداخلية للحسابات ورئيس دائرة المراجعة الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة مشروع التقرير السنوي هذا وقدمت تعليقاتها عليه.

29 - وأرسلت دائرة المراجعة الداخلية أيضا خطة عملها السنوية إلى مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق والكفاءة.

30 - وشاركت الدائرة بنشاط مع ست وكالات أخرى في التقييم المشترك بين الوكالات لاستراتيجيات تسيير الأعمال، حيث قادت اثنتين من ثماني عمليات مراجعة قطرية أخذت منها عينات. وسيوضع التقرير المشترك في صيغته النهائية في الربع الثاني من عام 2023.

31 - وقعت الدائرة مذكرة تفاهم مع معهد التنمية الدولية التابع للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة وشاركت في حلقة عمل مع المعهد لتقديم المشورة بشأن وضع منهجية لمراجعة الحسابات لفائدة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات تتعلق بتدقيق الأعمال المتصلة باستيعاب الجميع والمساواة بين الجنسين وغير ذلك من جوانب أهداف التنمية المستدامة. ودعي مدير شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات إلى تقديم عرض في المؤتمر الرابع والعشرين للمنظمة الدولية الذي استضافه ديوان المحاسبة الاتحادي في البرازيل كما دعي إلى المشاركة في أعمال المؤتمر. وشارك رئيس الدائرة ومدير الشعبة في اجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة واجتماع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية لحسابات منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف حيث قامت الدائرة بقيادة ثلاثة عروض (بشأن تدقيق الأعمال المراعية للاعتبارات الجنسانية، وإدارة المخاطر المتصلة بأطراف ثالثة، وبشأن بناء الثقة في أعمال المراجعة الداخلية للحسابات في عالم تسوده الاضطرابات).

جيم - تقارير مراجعة الحسابات وعمليات التصنيف

32 - تحدد دائرة المراجعة الداخلية، لعمليات المراجعة الداخلية لمكاتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة ووظائفها، تقييماً عاماً منبثقاً عن عملية المراجعة بدرجة "مرضٍ" أو "يحتاج إلى بعض التحسينات" أو "يحتاج إلى تحسينات كبيرة" أو "غير مرضٍ"، وذلك بناءً على تقييمها العام للعمليات ذات الصلة التي جرى فحصها في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.

33 - ويبين الجدول 1 التقييمات الكلية لـ 9 عمليات مراجعة داخلية أنجزتها دائرة المراجعة الداخلية فيما يتعلق بخطة المراجعة لعام 2022. ومن بين هذه التقارير، كانت سبعة تقارير تتعلق بعمليات مراجعة داخلية للمكاتب الميدانية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتقريران يتعلقان بعمليات مراجعة لعمليات مؤسسية مواضيعية. ويبين المرفق الأول أيضاً عدد توصيات المراجعة حسب الأولوية. ولم تكن هناك تصنيفات بدرجة "غير مرضٍ" قدمتها الدائرة في عام 2022.

الجدول 1

توزيع تقييمات المراجعة حسب المكاتب الميدانية والمجالات المواضيعية، لعام 2022

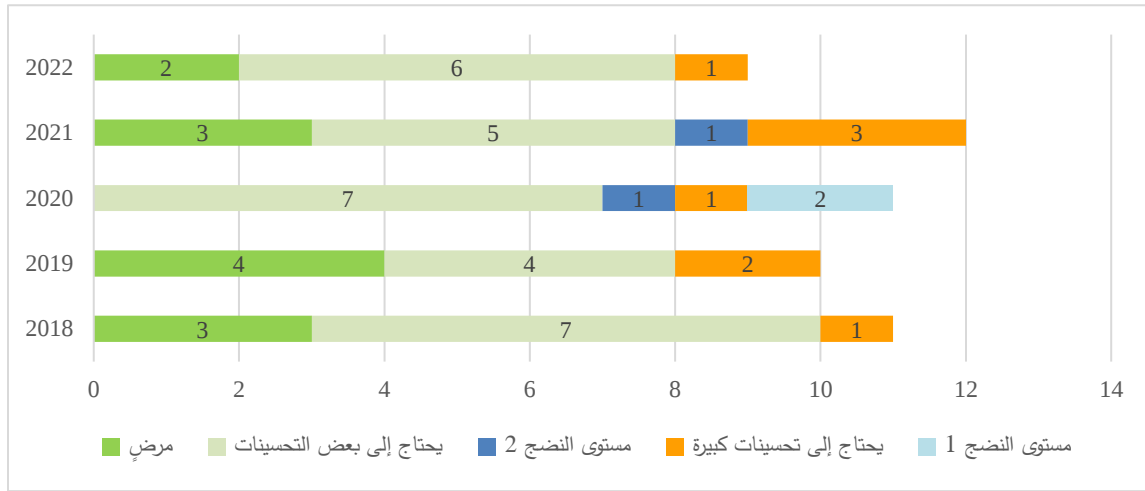
عمليات المراجعة	عدد عمليات المراجعة		يحتاج إلى بعض التحسينات	
	مُرضٍ	مُرضٍ	يحتاج إلى تحسينات كبيرة	يحتاج إلى تحسينات كبيرة
المكتب الميداني	7	2	5	0
المكتب المتعدد الأقطار في جنوب أفريقيا		1	1	
المكتب المتعدد الأقطار في فيجي		1		
المكتب الإقليمي للدول العربية		1		
المكتب القطري في بابوا غينيا الجديدة			1	
المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها			1	
المكتب القطري في كوت ديفوار			1	
المكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى			1	
مراجعة الحسابات المواضيعية/مراجعة حسابات المقر	2	0	1	1
مراجعة إدارة الأمن في هيئة الأمم المتحدة للمرأة			1	
مراجعة الحوكمة والإدارة لشراء الخدمات				1
المجموع	9	2	6	1

//المصدر: قامت بتجميعه دائرة المراجعة الداخلية.

34 - وأكملت دائرة المراجعة الداخلية 53 من التزامات التأكيد من عام 2018 إلى عام 2022 مقابل خطط المراجعة السنوية القائمة على المخاطر. ويقدم الشكل أدناه نظرة عامة على التصنيفات الكلية التي خصصتها الدائرة لالتزامات التأكيد من عام 2018 إلى عام 2022.

الشكل الأول

نظرة عامة على التصنيفات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات، خطط المراجعة للفترة 2018-2022



المصدر: قامت بتجميعه دائرة المراجعة الداخلية.

35 - وبالإضافة إلى التزامات التأكيد المذكورة أعلاه، أنجزت الدائرة استعراضين استشاريين لا يتضمنان تصنيفاً يتعلق بالتزامات التأكيد هما: (أ) تقييم المخاطر التشغيلية للمكتب الجامع للعراق واليمن؛ (ب) استعراض استشاري لحملة جيل المساواة. انظر المرفق الثاني للاطلاع على موجزات لهذين النشاطين الاستشاريين.

ثامنا - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

36 - بلغت النسبة المئوية لتوصيات المراجعة الداخلية للحسابات غير المنفذة منذ فترة طويلة 15 في المائة. ومن التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة، كانت هناك 9 توصيات من عام 2019، و 13 توصية من عام 2020، و 30 توصية من عام 2021، منها 17 ذات أولوية عالية و 35 ذات أولوية متوسطة. ويبين الجدول 2 التوصيات ذات الأولوية العالية وعمليات مراجعة الحسابات ذات الصلة.

الجدول 2

التوصيات غير المنفذة منذ فترة طويلة ذات الأولوية العالية

عنوان عملية مراجعة الحسابات	المسؤول عن الإجراء ووصف موجز للتوصية
2019 - مراجعة حسابات المكتب القطري لأفغانستان	وحدة إدارة دعم البرامج لوضع إرشادات للحالات التي تتلقى فيها المكاتب القطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تمويلات غير مخصصة للمذكرات الاستراتيجية.
2019 - مراجعة حسابات إدارة الشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة	شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية وشعبة التنظيم والإدارة لتعيين وتحديد المساءلة والصلاحيات والأدوار والمسؤوليات في عملية إدارة الشركاء المنفذين من البداية إلى النهاية بما يتماشى مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة.
2019 - مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	وحدة إدارة دعم البرامج لإجراء تقييم لمخاطر العملية من بدايتها إلى نهايتها، ووضع خريطة مخاطر للضوابط الموضحة في الإطار الحالي للسياسات البرنامجية والتوجيه، بحيث تتم معالجة الثغرات أو الازدواجية في السياسات والضوابط.
2019 - مراجعة حسابات المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية لاستكشاف حلول لزيادة الرقابة التقنية في المقر، والتوجيه السياسي، وتبادل المعارف للموظفين التقنيين (البرامج) في المكاتب الإقليمية وغيرها من المكاتب الميدانية.
2019 - مراجعة حسابات إدارة السفر	شعبة التنظيم والإدارة لإنشاء وظيفة مسؤول عن سير العمل لعمليات السفر تكون لديه السلطة والقدرة والمسؤولية فيما يتعلق بالإشراف على فعالية سياسة السفر ورصد الامتثال لها وضمان فعالية العملية وكفاءتها.
المسؤول المعين عن سير العمل لإجراء تقييم لمخاطر عملية السفر من البداية إلى النهاية والتأكيد على مبادئ التركيز على النتائج، والحرص الواجب، والوعي بالتكاليف، وواجب العناية في سياسة السفر.	
2020 - مراجعة حسابات عمليات النذب في مهام	الموارد البشرية لتولي دور المسؤول عن سير العمل للإشراف على سياسة التنسيب المؤقت للموظفين مع ترك ضوابط التجهيز للوحدات المعنية بالوارد والصادر.
2020 - مراجعة حسابات قسم السلام والأمن	شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية، بدعم من شعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية، لتأكيد الإطار الزمني لتصميم إطار للمساءلة عن السياسات وعملية لتوفير ضمان الجودة بشأن موضوع الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالعمل المبذول لمعالجة الصلة بين السلام والأمن الإنساني على نطاق الهيئة.
2020 - مراجعة حوكمة الصناديق الاستثمارية وسياساتها وإدارتها للمخاطر	شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية، بالتعاون مع شعبة التنظيم والإدارة وشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية، لوضع سياسة وإجراءات مؤسسية لإدارة منح الصناديق الاستثمارية، والنظر عند الاقتضاء في دمج أو إحالة الإجراءات ذات الصلة الموضوعية على مستوى كل صندوق استثماري في إطار السياسات المؤسسية.

شعبة السياسات والبرامج والشؤون الحكومية الدولية، بالتعاون مع شعبة التنظيم والإدارة وشعبة الاستراتيجية والتخطيط والموارد والفعالية وشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات والشعبة القانونية، لوضع سياسة وإجراءات مؤسسية شاملة بشأن إنشاء صناديق استئمانية تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والإدارة التشغيلية للصناديق الاستئمانية التابعة للأمم المتحدة أو للهيئة، وعرضها على الإدارة العليا للموافقة عليها.

2020 - مراجعة الأمن السيبراني كانت هناك سبع توصيات ذات أولوية عالية تتعلق بمراجعة الأمن السيبراني. ونظرا لحساسية المعلومات، لم تدرج التوصيات في هذا التقرير، إلا أن دائرة المراجعة الداخلية على اتصال منتظم بشعبة التنظيم والإدارة/قسم نظم المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية للمتابعة.

المصدر: قامت بتجميعه ورصده إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.

37 - ويبين الجدول 3 أدناه حالة توصيات مراجعة الحسابات غير المنفذة حتى 24 شباط/فبراير 2023 حسب الأولوية استنادا إلى الإطار الزمني الأصلي المتفق عليه.

الجدول 3

تقديم التوصيات استنادا إلى الإطار الزمني الأصلي المتفق عليه حتى 24 شباط/فبراير 2023

الأولوية	مجموع التوصيات غير المنفذة	أقل من 12 شهرا	12 شهرا إلى 18 شهرا	أكثر من 18 شهرا
عالية	49	32	9	8
متوسطة	107	72	15	20

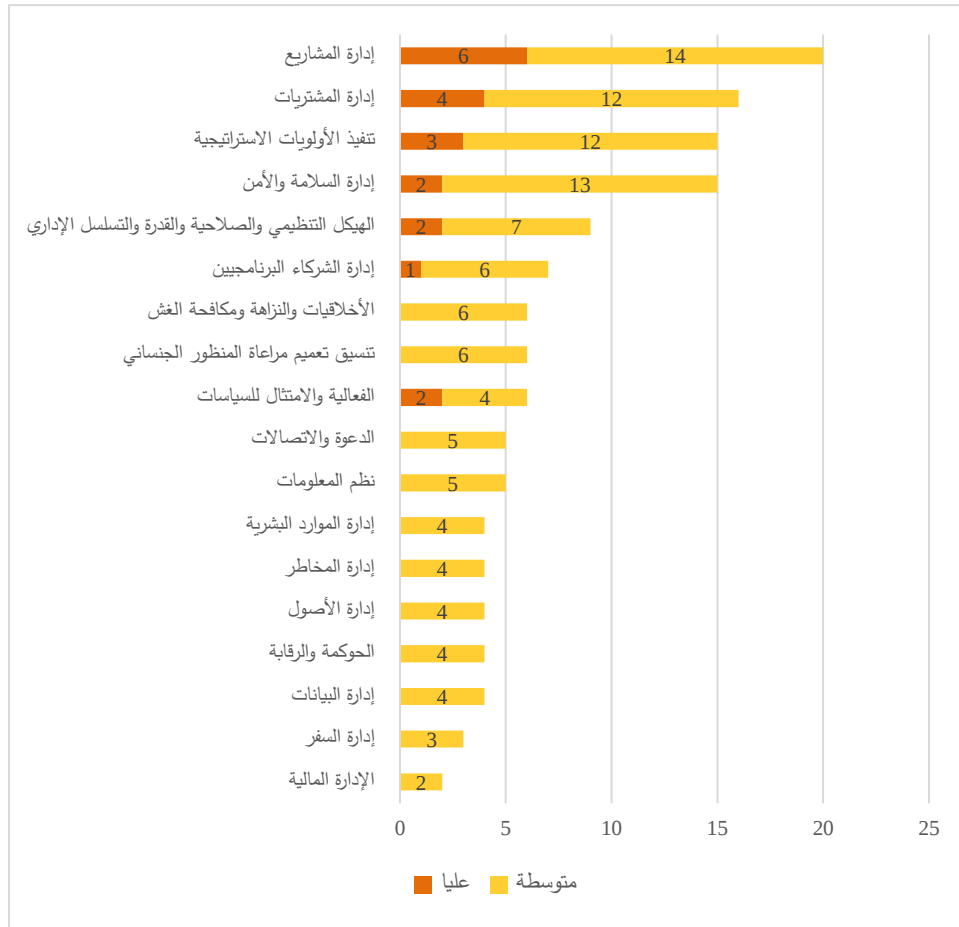
المصدر: قامت بتجميعه ورصده إدارة المراجعة الداخلية في نظام تتبع تنفيذ التوصيات المعروف باسم Teammate.

تاسعا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية

38 - قامت دائرة المراجعة الداخلية بتحديد وتلخيص المسائل الرئيسية الناشئة عن مهامها المدرجة في خطة المراجعة القائمة على المخاطر لعام 2022، لمهامها المتعلقة بالتدقيق (انظر الشكل 2 والفقرات أدناه)، حسب المجالات الوظيفية. ولا يتضمن الشكل 2 ملاحظات مستمدة من العمليات الاستشارية.

الشكل 2

الملاحظات الرئيسية المحددة في عام 2021 بحسب المجالات الوظيفية، حسب عدد التوصيات



المصدر: قامت بتجميعه دائرة المراجعة الداخلية.

39 - حددت دائرة المراجعة الداخلية في عام 2022 ملاحظات رئيسية في إطار المجالات الوظيفية التالية:

(أ) **إدارة البرامج والمشاريع:** حددت عمليات المراجعة الميدانية الحاجة إلى تعزيز ما يلي:

- 1' فعالية ضمان الجودة وإدارة المخاطر والإشراف على المشاريع أثناء مرحلتي تصميم المشاريع وتنفيذها؛
- 2' فعالية عمليات الإدارة المتعلقة بالعمل مع المستفيدين لضمان الأثر والمساءلة والشفافية؛
- 3' تصميم وفعالية أدوات الرصد والإبلاغ والتقييم الإداري لإثبات الأثر والحصول على أعلى جودة بأفضل سعر؛
- 4' الاستدامة واستراتيجيات الخروج وتقييمات ما بعد التنفيذ؛
- 5' تقديم المانحين تقارير دقيقة وفي أوانها

تقيدا بالاتفاقات المبرمة مع المانحين؛

(ب) **إدارة المشتريات:** حددت عمليات المراجعة المواضيعية والميدانية الحاجة إلى ما يلي:

- 1' تعزيز عملية الشراء المؤسسي فيما يتعلق بالقدرات وهيكل التمويل، في المقر والميدان على السواء؛
- 2' وضع استراتيجيات للمشتريات وتحديث خطط المشتريات بصورة منتظمة؛
- 3' تعزيز البيئة والثقافة

والمساءلة المتصلة بالرقابة؛ '4' الامتثال لمبادئ وسياسات الشراء؛ '5' تحسين استخدام نظام المشتريات، بما يشمل تقديم التدريب والدعم؛ '6' تطوير الرصد والإبلاغ على أساس الاستثناء.

(ج) **وضع وتنفيذ أولويات المذكرات الاستراتيجية:** أبرزت عمليات مراجعة الحسابات الميدانية مجالات التحسين في كل مما يلي: '1' وضع مذكرات استراتيجية ومؤشرات نتائج تترجم نظرية التغيير إلى واقع عملي في خطط العمل؛ '2' تعزيز وسائل التحقق من البيانات، والرصد، والتحقق من صحة البيانات، وإطار تقديم التقارير وسير العمل، والمساءلة لضمان تركيز التقارير على النتائج؛ '3' إنجاز ورصد استراتيجيات تعبئة الموارد وتحديد أهداف ممكنة ومواءمة الجهود بين المكاتب الإقليمية والقطرية لجمع المزيد من الموارد؛ '4' استحداث آلية/أداة لتخطيط العمل للمستشارين الإقليميين لتقديم الدعم التقني لجميع أشكال الوجود الميداني في إطار المكاتب الإقليمية.

(د) **إدارة السلامة والأمن:** أبرزت المراجعة المواضيعية للسلامة والأمن الحاجة إلى القيام ما يلي: '1' وضع سياسة أمنية واستراتيجية عمل تستند إلى تقييم مخاطر إدارة الأمن؛ '2' إنشاء آلية للمساءلة وزيادة مستوى الدعم المقدم من أخصائيي الأمن الإقليميين إلى المكاتب الميدانية. وفيما يتعلق بالمكاتب الميدانية: '1' زيادة التمويل المتعلق بالمعدات والضبوابط الأمنية؛ '2' إعطاء الأولوية لتنفيذ التوصيات غير المنفذة الصادرة عن عمليات التفتيش الأمني؛ '3' إنشاء عملية لضمان الامتثال لجميع معايير الأمن واستمرارية تصريف الأعمال.

(هـ) **الهيكل التنظيمي والصلاحيات والقدرة والتسلسل الإداري لتنفيذ الأولويات الاستراتيجية:** توجد حاجة في المكاتب الميدانية إلى القيام بما يلي: '1' إجراء تحليلات وظيفية لضمان تهيؤ ملاك الموظفين للوفاء بمسؤولية تنفيذ الأولويات الاستراتيجية؛ '2' استكشاف مصادر تمويل أكثر استدامة وتحسين الترتيبات التعاقدية المتصلة بالوظائف المستمرة؛ '3' تحديد الحد الأدنى من التوقعات والهيكل والوظائف لوكالة غير مقيمة ومكاتب متعددة الأقطار.

(و) **إدارة الشركاء البرنامجيين:** حددت عمليات المراجعة الميدانية الحاجة إلى تقييم ورصد القدرات على نحو يركز على المخاطر، وتجهيز الوثائق المتصلة بالسلف في الوقت المناسب، والإشراف على التقدم المحرز في التنفيذ.

(ز) **الأخلاقيات والنزاهة وجهود مكافحة الغش:** أكدت عمليات المراجعة الميدانية الحاجة إلى ما يلي: '1' عقد اجتماعات منتظمة للقيادة لمناقشة معايير السلوك، والوعي بالجوانب الأخلاقية في للسياسات الرئيسية، وواجب الإبلاغ عن الغش والمخالفات المحتملة وكيفية؛ '2' ضمان التحديد الفعال لمخاطر الغش ورصد الإجراءات الرامية إلى التخفيف من مخاطر الغش؛ '3' ضمان استيعاب أنشطة التدريب الإلزامي في مجالي الأخلاقيات ومنع الغش.

(ح) **تنسيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني:** حددت عمليات المراجعة الميدانية الحاجة إلى ما يلي: '1' إنجاز استراتيجيات التنسيق ومؤشرات الأداء الرئيسية؛ '2' حصر وتحديد الأولويات المتعلقة بمنصات التنسيق الإقليمية؛ '3' تعزيز الدعم المقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتنفيذ توصيات خطة العمل على نطاق المنظومة النهج القطاعية والمجموعات المواضيعية الجنسانية؛ '4' زيادة القدرات المستثمرة في التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

(ط) **الفعالية والامتثال للسياسات:** حددت عمليات المراجعة المواضيعية والميدانية الحاجة إلى القيام بما يلي: '1' إعداد سياسات ووضع عمليات واضحة للتدخلات في مجال البنى التحتية/التشييد وبالمساعدات النقدية المتضمنة في البرامج والمشاريع؛ '2' تحسين الامتثال لإطار الرقابة الداخلية القائم، وتنقيح سير العمل بين أفرقة البرامج وأفرقة العمليات للحد من الاختناقات.

(ي) **الدعوة والاتصالات:** حددت عمليات المراجعة الميدانية الحاجة إلى '1' تحديد توقعات أصحاب المصلحة بشأن المكاتب وتحديد الأولويات على أساس الأهمية الاستراتيجية والجدوى؛ '2' إنجاز وتعميم استراتيجيات الدعوة والاتصالات، بما في ذلك إطار رصد مخصص حصراً لذلك ومؤشرات أداء رئيسية؛ '3' دمج موظفي الاتصالات وموارد الاتصالات في إطار موحد لإنهاء التجزؤ وتحقيق الاتساق والاستدامة والفعالية من حيث التكلفة.

(ك) **إدارة الموارد البشرية:** حددت عمليات المراجعة الميدانية الحاجة إلى القيام بما يلي: '1' تحسين تبين أنه يجري التقيد في عملية استقدام الخبراء الاستشاريين بمبادئ الشفافية والقدرة التنافسية والكفاءة والحصول على أعلى جودة بأفضل سعر؛ '2' ضمان تحسين التفاوض بشأن أتعاب الخبراء الاستشاريين وتبنيها وتوثيقها؛ '3' تسريع عمليات الاستقدام والتحقق من صحة المعلومات المقدمة من المرشحين.

(ل) **نظم المعلومات:** قدمت عمليات المراجعة توصيات تهدف إلى ما يلي: '1' إعطاء الأولوية للامتثال لمتطلبات أمن المعلومات؛ '2' ضمان كفاية قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الإقليمية والميدانية؛ '3' استحداث نظم إلكترونية وأخرى لتتبع المعاملات لضمان سلامة الإيداع وكفاءة العمليات؛ '4' توفير التدريب وضمان المساءلة فيما يتعلق بجودة البيانات المدرجة في النظم.

عاشر - الخدمات الاستشارية

40 - خلال عام 2022، أكملت دائرة المراجعة الداخلية عمليتين استشاريتين هما: (أ) تقييم مخاطر المكتب الجامع للعراق واليمن. (ب) مراجعة استشارية لحملة جيل المساواة. ويمكن الاطلاع على موجزين لهاتين المهمتين في المرفق الثاني.

41 - وشارك مدير شعبة خدمات التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية بصورة منتظمة بوصفه مراقباً ومستشاراً يبادر بأعمال استباقية في اجتماعات فريق الإدارة العليا، وفي اجتماعات اللجنة المعنية باستعراض سير العمل، وفي مجلس مشروع تنفيذ النظام المركزي لتخطيط الموارد، وفي مناقشات المذكرات الاستراتيجية والحوارات والاستراتيجية وغير ذلك من المحافل. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت دائرة المراجعة الداخلية بانتظام تعليقات على مشاريع السياسات والإجراءات، وطلبات الإدارة، وغيرها من المبادرات. وقد قامت الدائرة ببناء على الطلب أو تطوعاً بدور المراقب في عدة دورات لمختلف الأفرقة العاملة المعنية بإعادة النظر في السياسات والعمليات القائمة.

42 - وتتكف دائرة المراجعة الداخلية على إعداد مواد تدريبية بشأن مراجعة الحسابات المراعية للمنظور الجنساني، لكي تصبح متاحة لدوائر المراجعة الداخلية للحسابات التي تعزز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات مراجعة الحسابات. وقامت الدائرة أيضاً بتقديم المساعدة لفريق إدارة المخاطر في تيسير عقد حلقة عمل عقدت في المقر بشأن تقييم مخاطر الغش.

43 - وعقدت في الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر 2022 عدة جلسات (غير رسمية ومشتركة مع الأمم المتحدة ورسمية) وكذلك مفاوضات من جانب المجلس التنفيذي بشأن قرارات متعلقة بالدائرة. وتعلقت هذه الجلسات أساساً بمسائل متصلة باستقلالية وظائف المراجعة الداخلية والتحقيق التي تهم المجالس لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

حادي عشر - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

44 - جرى الكشف العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية الصادرة في عام 2022 بعد 30 يوماً من إصدارها في مواجهة خطة المراجعة، وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 10/2012 (انظر UNW/2012/16)، وهي متاحة على الموقع الشبكي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للكشف عن تقارير مراجعة الحسابات: <https://www.unwomen.org/en/about-us/accountability/audit/internal-audit-reports>. ولم ترد أي طلبات من داخل المكتب أو من أي منظمة أو دولة عضو لحجب أجزاء من تقارير المراجعة.

45 - ولا تنشر التقارير الاستشارية. وقُدمت نسخ منها إلى الإدارة العليا واللجنة الاستشارية المعنية بالرقابة. ويرد موجز للنقاط البارزة الرئيسية في هذا التقرير السنوي، وفي المرفق الثاني.

ثاني عشر - التحقيقات

46 - قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2022 خدمات تحقيق شملت ادعاءات تزعم ارتكاب أفراد تابعين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أطراف ثالثة سوء سلوكٍ على نحو يضر بالهيئة.

47 - وفي عام 2022، واصل مدير شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الاضطلاع بدور الموظف المسؤول عن تنسيق وتلقي المعلومات حول أنشطة التحقيقات. ويواصل رئيس مكتب الشؤون القانونية ومدير الموارد البشرية فيها القيام بدور أساسي في هذا المجال على النحو المبين في الإطار القانوني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمعالجة عدم الامتثال لمعايير السلوك بالأمم المتحدة ("السياسة القانونية").

ألف - حجم الحالات

48 - سجل مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2022 ورود 55 ادعاءً جديداً بشأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة مقارنة بـ 36 ادعاءً جديداً في عام 2021 و 27 ادعاءً جديداً في عام 2020. ويوضح الجدول 4 أدناه حجم الحالات المعروضة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام 2022:

الجدول 4

حجم الحالات الخاضعة للتحقيق في عام 2022

حجم الحالات	2022
الحالات المرحّلة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2022	14
الحالات الواردة خلال العام	55
حالات السنة السابقة التي أعيد فتحها	-
مجموع الحالات خلال العام	69

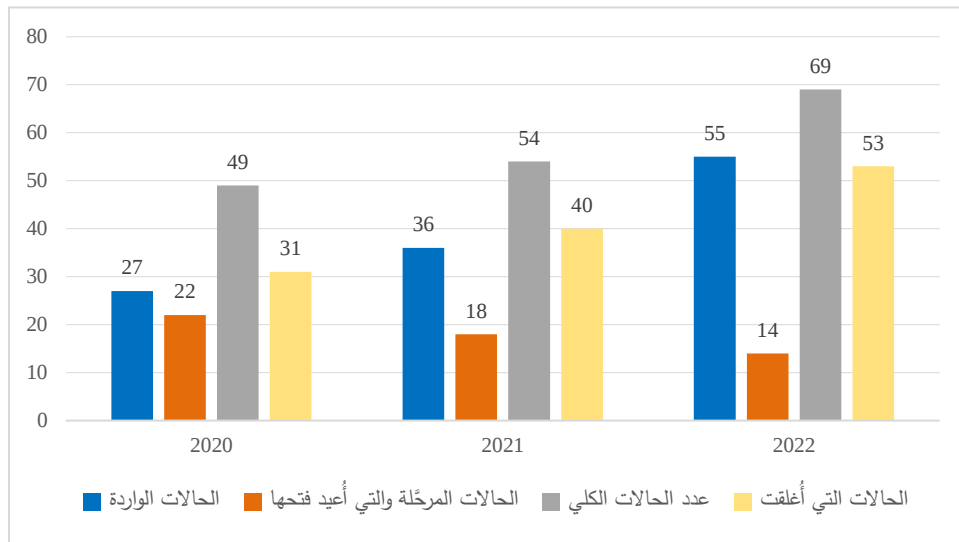
حجم الحالات	2022
الحالات المغلقة من الحالات المرحلة	9
الحالات المغلقة من الحالات الواردة	44
مجموع الحالات المغلقة خلال العام	53
الحالات المستمرة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	16

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

49 - ويقارن الشكل 3 أدناه بين عدد الحالات المعروضة على مكتب خدمات الرقابة الداخلية وحجم الحالات وإنجازها خلال الفترة 2020-2022.

الشكل 3

مقارنة الحالات الواردة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية وحجم الحالات ومعدل إنجازها للفترة 2020-2022



المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

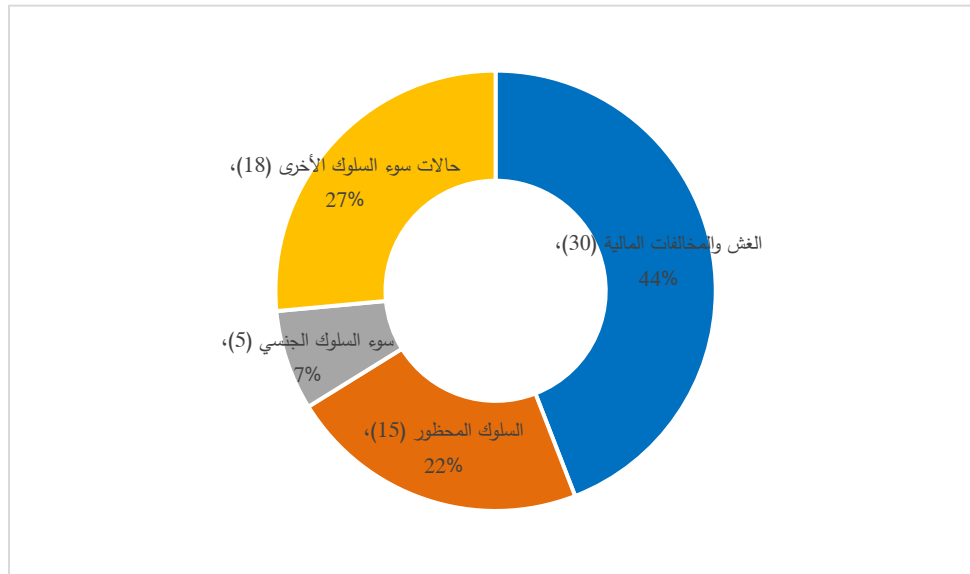
50 - وفي عام 2022، تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية الادعاءات الجديدة الـ 55 عن طريق الخط الساخن (71 في المائة) أو عن طريق البريد الإلكتروني (25 في المائة) أو عن طريق وسائل أخرى (4 في المائة). وكانت مصادر الادعاءات إما موظفي الأمم المتحدة (34 في المائة)، أو إحالات مجهولة المصدر (33 في المائة)، أو إحالات من كيانات الأمم المتحدة الأخرى (22 في المائة)، أو أطراف خارجية (11 في المائة).

باء - أنواع الادعاءات

51 - يمكن أن يتضمن أي ادعاء يتلقاه ويسجله مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكثر من نوع واحد من سوء السلوك المزعوم. ففي عام 2022، كانت الادعاءات الـ 55 الجديدة الواردة تتعلق بـ 68 حالة من أنواع سوء السلوك المزعوم، وهي موزعة حسب الفئة على النحو الموجز بالتفصيل في الشكل 4 أدناه. وترد مقارنة مع عامي 2020 و 2022 في الجدول 5 أدناه.

الشكل 4

الادعاءات الواردة حسب الفئة في عام 2022

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية⁽⁵⁾.

الجدول 5

الادعاءات الواردة حسب مقارنة الفئات للفترة 2020-2022

فئة الادعاء	2020	2021	2022
الغش والمخالفات المالية	14	17	30
السلوك المحظور	9	10	15
سوء السلوك الجنسي	1	2	5
الانتقام	0	0	0
حالات سوء السلوك الأخرى	11	8	18
المجموع	35	37	68

المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، انظر الحاشية 5 أدناه.

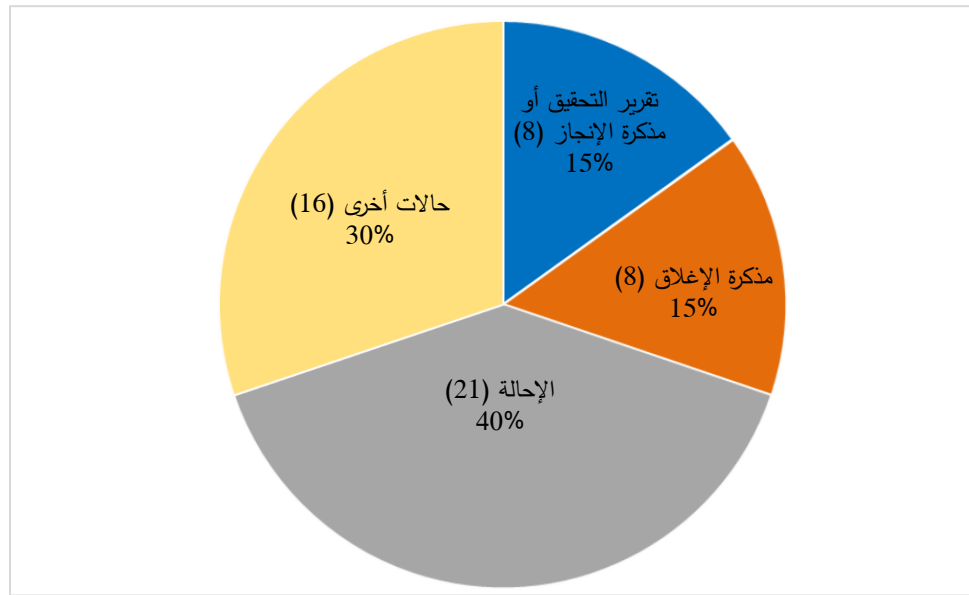
جيم - الحالات التي تمت تسويتها/إغلاقها/ترحيلها

52 - على النحو المبين في الشكل 5، أغلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية 53 حالة في عام 2022 (مقارنة بـ 40 حالة في عام 2021):

(5) ملاحظات: (1) قد تشمل الحالات فئات متعددة من سوء السلوك المزعوم، وبالتالي يتم حسابها أكثر من مرة. (2) يصنف مكتب خدمات الرقابة الداخلية الادعاءات بمزيد من التفصيل؛ بيد أن هذا التقرير يلخص هذه الفئات استناداً إلى نهج منسق للتقارير السنوية فيما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الشكل 5

الحالات المغلقة في عام 2022



المصدر: التقارير الفصلية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

53 - ومن بين الحالات المغلقة الـ 53، كانت هناك 37 حالة أُغلقت بعد إجراء تقييم أولي لأنه، بحسب المعلومات المتاحة، لم يكن للتحقيق ما يبرره (مقارنة بـ 20 حالة في عام 2021)، و 16 حالة أُغلقت بعد التحقيق (مقارنة بـ 20 حالة في عام 2021). ومن بين الحالات الـ 37 التي أُغلقت بعد التقييم الأولي، أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية 21 حالة (رهنًا بموافقة صاحب الشكوى، حيثما ينطبق ذلك) لتتظر فيها الإدارة مع احتمال أن تتخذ هيئة الأمم المتحدة إجراء فيها (مقارنة بـ 11 حالة تمت إحالتها في عام 2021) وأُغلقت 16 حالة دون تحقيق أو إحالة. واستقر رأي مدير شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، بالتشاور حسب الاقتضاء مع دائرة الموارد البشرية أو المكتب القانوني أو وحدة إدارة دعم البرامج أو مع مكتب قطري مختص على أنسب الإجراءات وأكثرها سرية؛ على سبيل المثال، من خلال إجراءات تتخذها هذه المكاتب، أو استعراضات مستندية أو عمليات تفتيش إضافية تجريها شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، أو النظر في الحالة في سياق عمليات المراجعة المقبلة التي تجريها دائرة المراجعة الداخلية. ومن بين الحالات الـ 16 التي أُغلقت بعد التحقيق، تضمنت ثمانية حالات نتائج تدل على سوء السلوك (مقارنة بـ 15 حالة في عام 2021) وأسفرت عن تقرير تحقيق (لأربع حالات) أو مذكرة إنجاز⁽⁶⁾ (لأربع حالات)، وخلصت ثمانية حالات إلى أن الأدلة المتاحة لا تثبت سوء السلوك المبلغ عنه (أو كانت مكررة) وأسفرت عن مذكرة إغلاق (مقارنة بخمس حالات في عام 2021).

54 - وتتعلق الحالات الثمانية المثبتة بأدلة في عام 2022 (التي تتألف من حالة واحدة مرحلة من عام 2020، وحالتين مرحلتين من عام 2021، وخمس حالات فتحت في عام 2022) بما يلي:

(6) تصدر مذكرة إنجاز للحالات المثبتة بأدلة، التي يرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه لا يوجد ما يبرر إعداد تقرير تحقيق كامل بشأنها.

- (أ) قيام اثنين من الموظفين بتقديم معلومات كاذبة في عدة عمليات شراء صغيرة لمعدات تكنولوجيا المعلومات ومعدات هاتفية، بلغ مجموعها 11 718 دولار (حالتان)؛
- (ب) قيام اثنين من أفراد أحد الشركاء البرنامجيين على نحو غير مأذون به بسحب أموال مشروع بقيمة 6 839 دولار؛
- (ج) عدم كفاية الوثائق الداعمة لنفقات مشروع بقيمة 2 278 دولار بسبب عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية لأحد الشركاء البرنامجيين. وكان هناك فردان على صلة بالشريك البرنامجي خاضعين للتحقيق من جانب السلطات الوطنية بتهمة ارتكاب جرائم غش وشروع في اختلاس أموال؛ ولكن لم يتبين أن هذه التهم تتعلق بأموال هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
- (د) ضلوع شريك برنامجي في مخالفات تتعلق بالرقابة الداخلية وتقصير في الإدارة المالية وإدارة المشروع؛
- (هـ) اشتباه في تواطؤ بائع في عملية شراء صغيرة بقيمة 3 500 دولار وعدم وضوح أن عملية الشراء تمت وفق مبدأ الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر؛
- (و) قيام موظف بتوجيه تهديدات وإهانات لزميل له والشروع في الاعتداء عليه أثناء وبعد مناقشة متعلقة بالعمل؛
- (ز) قيام موظف بتقديم شهادة أكاديمية مزورة أثناء استقدامه من قبل منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة (قبل الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة)⁽⁷⁾.
- 55 - ومن بين الحالات الثماني 15 المثبتة بأدلة، أحييت أربع حالات تتعلق بموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة لاتخاذ إجراء بشأنها في إطار السياسة القانونية. وفيما يتعلق بثلاث حالات تتعلق بشركاء برنامجيين، اتخذ رئيس المكتب القانوني، بالتعاون مع مكاتب أخرى تابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الإجراءات ذات الصلة وفقا لاتفاقات الهيئة مع كل من هؤلاء الشركاء. وفي حالة واحدة تتعلق ببائعين، نظر رئيس المكتب القانوني، بالتشاور مع شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، في اتخاذ الإجراءات ذات الصلة تمشيا مع توصيات مراجعة قدمتها في السابق دائرة المراجعة الداخلية، وبهدف تعزيز الضوابط الداخلية. وسوف ترد أيضا معلومات عن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة في عام 2022 في "تقرير المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التدابير التأديبية وغيرها من الإجراءات المتخذة ردا على سوء السلوك والمخالفات المرتكبة من قبل موظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو غيرهم من الموظفين أو أطراف ثالثة، وحالات السلوك الإجرامي المحتمل، للفترة 1 كانون الثاني/يناير - 31 كانون الأول/ديسمبر 2022".
- 56 - وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، رُحِّل مكتب خدمات الرقابة الداخلية أكثر من 16 حالة إلى عام 2023. وحتى 31 آذار/مارس 2023، أُغلقت حالة واحدة من هذه الحالات في حين ظلت 12 حالة قيد التحقيق وثلاث حالات قيد التقييم الأولي. وفيما يتعلق بالحالة المغلقة، فإن قرار إغلاقها اتخذ بعد إجراء تقييم أولي (تمت إحالتها للنظر الإداري واتخاذ إجراء محتمل من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

(7) تولت إنجاز تقرير التحقيق في هذه الحالة منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراضه.

دال - أنشطة مكافحة الغش والفساد

- 57 - بالإضافة إلى دعم تحقيقات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اضطلعت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات بأنشطتها للتواصل والتوعية داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الغش والفساد.
- 58 - وقدمت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات أيضاً مشورة في المناقشات وفي عملية صياغة اتفاقات المانحين مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف والأطراف الثالثة الأخرى.
- 59 - وأصدرت شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات مذكرات عقب استعراض محدود لممارسات الاستقدام ونتائج مراجعة حسابات الشركاء في عدة مكاتب قطرية. ووفقاً لسياسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن السلف النقدية والتحويلات النقدية الأخرى إلى الشركاء، أجرت الشعبة أيضاً استعراضاً محدوداً لحالتين من حالات الشطب المتعلقة بسلف قدمت لشركاء برنامجيين.
- 60 - وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الشعبة في عام 2022، بالتعاون مع وحدات الهيئة الأخرى، الحملة الثانية لمكافحة الغش والفساد، وذلك في اليوم الدولي لمكافحة الفساد (9 كانون الأول/ديسمبر 2022). وقدمت الهيئة بثاً عالمياً ذكر جميع موظفي الهيئة بمسؤولياتهم عن منع الغش والفساد وكشفهما والإبلاغ عنهما، وصاحبت هذا البث رسالة من المديرة التنفيذية.

تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2022

العدد / المرجع	عدد التوصيات		المجموع	أولوية عليا	الاستنتاج العام لعمليات المراجعة
عمليات مراجعة الحسابات الميدانية					
1	المكتب المتعدد الأقطار في جنوب أفريقيا	23	4	يحتاج إلى بعض التحسينات	
2	المكتب المتعدد الأقطار في فيجي	14	-	مُرَضٍ	
3	المكتب الإقليمي للدول العربية	12	-	مُرَضٍ	
4	المكتب القطري في بابوا غينيا الجديدة	15	2	يحتاج إلى بعض التحسينات	
5	المكتب الاقليمي لغرب أفريقيا ووسطها	15	3	يحتاج إلى بعض التحسينات	
6	المكتب القطري في كوت ديفوار	16	2	يحتاج إلى بعض التحسينات	
7	المكتب القطري في جمهورية أفريقيا الوسطى	20	4	يحتاج إلى بعض التحسينات	
مراجعة حسابات المجالات المواضيعية					
1	مراجعة حسابات إدارة الأمن في هيئة الأمم المتحدة للمرأة	11	1	يحتاج إلى بعض التحسينات	
2	حوكمة وإدارة عملية شراء الخدمات	9	4	يحتاج إلى تحسينات كبيرة	
العمليات الاستشارية					
1	المكتب الجامع للعراق واليمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة				
2	حملة جيل المساواة				

المرفق الثاني

موجزات الاستعراضات الاستشارية

استعراض استشاري لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لحملة جيل المساواة

تمثلت الأهداف الرئيسية لهذا الاستعراض الاستشاري الذي أجرته دائرة المراجعة الداخلية في إجراء تقييم استشاري لحملة جيل المساواة من أجل: إسداء المشورة إلى الإدارة بشأن ترتيبات إطار الحوكمة والنتائج التي يجري وضعها؛ وبيان مواطن القوة الرئيسية لحملة جيل المساواة وفهم التحديات التي تواجهها الحملة؛ وتقييم قابلية تقييم إطار نتائج جيل المساواة للمرحلة الثانية للمساعدة في ضمان قدرة الإدارة على قياس الأثر والنواتج والنتائج المتوقعة، ودعم إمكانية إجراء تقييم في المستقبل.

واعتبر الكثيرون أن عقد منتدى جيل المساواة كان ناجحاً، حيث جمع الآلاف من أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص لمعالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسلط الضوء على حملة جيل المساواة باعتبارها مبادرة فريدة من نوعها لأنها واحدة من الوسائط القليلة التي يمكن فيها لأنواع مختلفة من الجهات صاحبة المصلحة المشاركة والعمل معاً في إطار مساءلة مشتركة عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد اعتبرت الإدارة هذه المعية أمراً أساسياً وفريداً لجيل المساواة. وأثنى أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم في إطار هذا الاستعراض على إنشاء تحالفات العمل والاتفاق. وتشمل الإنجازات التي تحققت بعد المنتدى وأبلغت عنها الإدارة حدوث زيادة في التزامات تحالفات العمل من حوالي 1 000 التزام عند الإطلاق إلى أكثر من 2 700 التزام حتى أوائل عام 2023.

وشملت النتائج الرئيسية ما يلي:

- هناك حاجة إلى أن يعبر فريق القيادة التنفيذية عن رؤية واضحة لحملة جيل المساواة ودور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ذلك، وإبلاغ رؤية جيل المساواة داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وينبغي أن يشمل ذلك استراتيجيات تواصل داخلية وخارجية.
- ينبغي للإدارة أن تغرس ثقافة قوية لرصد مراحل الإنجاز الرئيسية والنتائج المتوقعة مقابل التقدم الفعلي وإنجاز النتائج والتكاليف المرتبطة بها والجوانب المتعلقة بالحصول على أعلى جودة بأفضل سعر في نهج التنفيذ الذي سيتم اختياره للمرحلة الثانية.
- هناك حاجة إلى تنقيح ترتيبات الحوكمة الخاصة بحملة جيل المساواة وهيكلها. وتشير الممارسة الجيدة في مجال إدارة المشاريع إلى أن حملة جيل المساواة ينبغي أن تضم مديراً تنفيذياً للمشروع يخضع للمساءلة وحده عن نجاح الحملة، مع وضوح دوره وسلطته وإنشاء مجلس إدارة للمشروع أو آلية أو آلية مماثلة.
- ينبغي للإدارة أن تضع استراتيجية واقعية لتعبئة الموارد، بما في ذلك استراتيجية احتياطية في حالة عدم تعبئة الموارد المطلوبة المشار إليها في وثيقة المشروع. وينبغي أن تنظر فيما إذا كان ينبغي إشراك كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة كجهات لعقد اجتماعات لتحالفات العمل وكيفية ذلك، والسبل الممكنة لتقديم دعم أكبر لذلك.

وقد تمت الإدارة خطة عمل لمعالجة التوصيات الواردة في التقرير . وكانت بعض المسائل معروفة بالفعل لدى الإدارة وأخذت في الاعتبار في وثيقة المشروع المنقحة، التي استكملت وتمت الموافقة عليها بعد الانتهاء من استعراض المشروع الأول للتقرير وإصداره.

تقييم المخاطر التشغيلية للمكتب الجامع للعراق واليمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

يمثل المكتب الجامع للعراق واليمن التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة نموذجاً فريداً تم تنفيذه في نهاية عام 2019. وفي عام 2022، أجرت إدارة المراجعة الداخلية تقييماً للمخاطر التشغيلية لهذا المكتب في العراق في إطار مهمة استشارية لتحديد المخاطر والفرص الرئيسية لعمليات المكتب وتقديم المشورة بشأن الإجراءات الإدارية الإضافية في المجالات التي لا يزال من الضروري فيها معالجة المخاطر والفرص المتبقية.

وكان للمكتب الجامع بروز جيد وأنشطة جيدة في مجال الدعوة في العراق وكان يحظى بتقدير كبير لفهمه للسياق في اليمن. وعلى الرغم من الوجود الصغير للمكتب الجامع في اليمن، فقد حقق المكتب إنجازات ملحوظة في عقد اجتماعات للجهات صاحبة المصلحة. وفي كل من العراق واليمن، عمل المكتب الجامع مع مجموعة من منظمات المجتمع المدني المحلية وحظي بالتقدير لنهجه التعاوني والمتجاوب. وأرجع الفضل إلى المكتب بوجه خاص لتهيئته بيئة سياسية مواتية ودعمه المرشحات السياسيات في العراق.

وحددت دائرة المراجعة الداخلية عدة مجالات للمخاطر والفرص لتعزيزها من أجل توحيد الممارسات الجيدة والنهوض بولاية المكتب الجامع وأولوياته، وهي: محدودية الموارد والقدرات؛ وطرائق التعاقد مع الخبراء الاستشاريين كبائعين يمثلون أطرافاً ثالثة والتكاليف الكبيرة المتصلة بذلك؛ واعتبارات الاستدامة والاعتبارات المستقبلية المتصلة بمبدأ الحصول على أعلى جودة بأفضل سعر لمنصة تعلم يتم إنشاؤها؛ وتعزيز إجراءات إدارة المخاطر وتقييم مخاطر الغش ورصد عمليات الشراء والسفر لضمان الوعي بالتكلفة.

وفيما يتعلق ببرامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق، أفادت الدائرة بالحاجة إلى التخفيف من حدة التحديات الخارجية والنظر في السياق القطري؛ والحاجة إلى إدارة توقعات أصحاب المصلحة الخارجيين؛ والتحديات المتصلة بتعبئة الموارد وتنفيذ البرامج الإقليمية وبرامج المقر؛ وبوجود فرص لتعزيز التنسيق بين كيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والنهوض بأنشطة التواصل والدعوة؛ وإدارة المخاطر المتعلقة بإدارة البرامج.

أما بالنسبة للبرامج في اليمن، فقد حددت الدائرة أيضاً مخاطر ناشئة عن عدم كفاية الاستثمار والدعم المؤسسيين لبلد تبلغ فيه مؤشرات التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين أدنى المستويات في العالم، ويتعين تخفيفها لتعزيز برامج الهيئة في اليمن والنهوض بها.

المرفق الثالث

ميثاقا شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات ودائرة المراجعة الداخلية

ميثاق شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات

[UN-Women-Charter-of-Indepedent-Evaluation-and-Audit-Services-en.pdf](#)

ميثاق دائرة المراجعة الداخلية للحسابات

[UN-Women-Charter-of-Internal-Audit-Service-en.pdf](#)
